العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

ليبيا تسعى لجذب الشركات الأميركية للاستثمار في صناعة النفط

خطط لتطوير مكامن الاحتياطيات الهيدروكربونية المحتملة برا وبحرا

كثف المسؤولون في قطاع النفط في ليبيا من تحركاتهم لحث شركات الطاقة العالمية وخاصة منها الأميركية على العودة إلى البلاد من أجل المساعدة في تنمية هذه الصناعة التي أضرت بها الحرب من خلال ضخ استثمارات جديدة للاستفادة من الفرص الواعدة ببلد يحوي أكبر احتياطيات في أفريقيا.

طرابلس – تحاول ليبيا تشجيع شركات النفط الأميركية على العودة إلى الدولة التي مزقتها الحرب ومساعدتها على زيادة الإنتاج بسرعة لتحصيل المزيد من الإيرادات التي فقدتها طيلة العشرية الماضية بعد أن تضرر القطاع، المصدر الأول للعملة الصعبة.

وقال وزير النفط محمد عون في مقابلة مع وكالة بلومبرغ من إيطاليا حيث كان يحضر مؤتمرا "نشجع الشركات الأجنبية وخاصة تلك الأميركية على العودة إلى الاستثمار في قطاع النفط لأن ليبيا تحتاج إلى الكثير من العمل لتحديث وصيانة المرافق".

وأوضح عون أن الحكومة تريد تطوير الاحتياطيات المحتملة المتبقية بالبلاد حيث لا يزال هناك الكثير من الأراضي لاستكشافها على اليابسة وفي مياه المتوسط. وأضاف أن "البلد يتجه نحو الاستقرار ولا أعتقد أنه سيكون هناك إغلاق كبير".

ويرى محللون أن تحقيق ليبيا لأهدافها في استعادة القطاع لزخمه مرة أخرى وبالتالي تحصيل أكبر ما يمكن من إيرادات النفط مستقبلا سيتطلب المزيد من الاستقرار السياسي المستدام وتهيئة كافة الظروف وخاصة في ما يتعلق بتطوير مناخ الأعمال.

محمد عون

البلد يسير نحو الاستقرار ولا أعتقد أنه سيكون هناك إغلاق كبير

وقبل الحرب ارتكز قطاع النفط في ليبيا على التعاون مع شركات نفطية عملاقة من 3 دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وفي 2005 أصدرت السلطات عطاءات لإدخال شركات جديدة للاستثمار في هذا المجال.

ويمثل النفط القوة الدافعة للاقتصاد الليبي حيث يشكل قرابة 96 في المئة من الصادرات، وما يصل إلى نحو 98 في المئة من إيرادات خزينة الدولة.

وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات هيدروكربونية في قارة أفريقيا، وهي تضخ حوالي 1.3 مليون برميل يوميا بموجب اتفاق تحالف أوبك+، وتهدف إلى زيادة الإنتاج بين 2 و2.5 مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات.

وكان إنتاج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا قبل اندلاع الحرب الأهلية في 2011، والتي نالت من قطاع النفط وأدت إلى هبوط الإنتاج إلى 100 ألف برميل يوميا في فترة من الفترات.

وعملت عدة شركات طاقة أميركية في البلد العضو في منظمة أوبك، وقد استحوذت على حصص في حقول النفط الليبية في الماضي، من بينها هاليبرتون وأوكسيدنتال بتروليوم كورب وكونوكو فيليبس وماراثون أويل كورب، ولكن بعضها باع أصولا بعد الحرب.

ولدى تلك الشركات استثمارات متنوعة في مناطق تحتوي على خامات ذات جودة عالية وذلك في الشرق والمنطقة الوسطى والجنوب الغربي والشرقي، وهي تتمتع بحضور قوي رغم منافسة شديدة من شركات أوروبية وآسيوية.

وتعتبر هاليبرتون، التي تعمل في 120 بلدا حول العالم، من أهم شركات الخدمات النفطية في ليبيا وتعمل مع معظم الشركات المحلية الناشطة في القطاع بسبب تخصصاتها ذات المرونة والتطور التكنولوجي.

وشاركت الشركة، التي تتخذ من هيوستن مقرا لها، في تطوير العديد من الآبار النفطية الليبية وكذلك صيانتها لتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وهو ما انعكس على بقية القطاعات المرتبطة بالمجال النفطي حيث تعتمد على منتجات السوق المحلية في إدارة مشاريعها.

وبعد أن علقت أعمالها مع تفجر الأزمة، أعلنت الشركة في عام 2019 أنها ستعود إلى السوق الليبية بعد تصريح كولبي فيوزر نائب الرئيس التنفيذي لهاليبرتون الذي أبدى تفاؤله بذلك مع تدشين فرع للشركة بمدينة بنغازي.

أما أوكسيدنتال بتروليوم، التي تنشط في مجال التنقيب، فتعمل بحقول منتجة للخام المعروف بـ"مزيج زويتينة" عالي الجودة، وهي تستحوذ على حصة تقدر بنحو 36 في المئة في شركة الزويتينة لتنمية حقول الحكيم والفداء والصباح وحقل 103.

وتقول أوكسيدنتال إنها تستهدف بعد استقرار البلد رفع إنتاجها إلى ما يزيد عن 100 ألف برميل يوميا وكذلك رفع حجم استثماراتها في سبيل استغلال خطتها الزمنية الطويلة للبقاء في السوق الليبية.

ثروات طبيعية مهملة

ولا تكتفي ليبيا بالشركات الأميركية، إذ تحاول السلطات جذب استثمارات للقطاع من أوروبا أيضا. وقال رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة في مقابلة مع بلومبرغ في أغسطس الماضي إن "شركتي توتال الفرنسية وربسول الإسبانية عرضتا استثمار مليارات من الدولارات في قطاع النفط".

وحتى تتمكن البلاد من تنفيذ خطط توسيع صناعة النفط، أنشأت المؤسسة الوطنية للنفط مكتبا لها في لندن في وقت سابق الشهر الجاري للعمل مع الشركات النفطية العالمية التي تفكر في ممارسة أعمال تجارية في ليبيا.

وكان رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله قد أكد خلال منتدى الاستثمار بليبيا في شهر يونيو الماضي على الحاجة إلى تمويلات لإجراء إصلاحات ملحة بالقطاع النفطي بعدما تضرر الإنتاج جراء تآكل بخطوط الأنابيب.

وتعاني شبكة أنابيب النفط من مشاكل فنية مرتبطة بتقادم الخطوط، إلى جانب تعرض جزء منها طيلة السنوات العشر الماضية لعمليات تخريب من جانب جماعات مسلحة.

وحذر صنع الله في كثير من المرات منذ بداية العام الجاري من أن إنتاج الخام مرشح إلى تراجع أكبر في ما تبقى من 2021 بسبب الديون وعدم قدرة الشركات على الاستمرار في الإنتاج.

محاولات جزائرية لامتصاص السيولة من السوق السوداء

الجزائر – دفعت الأزمة المالية في الجزائر السلطات إلى التفتيش عن المصادر المنسية التي يمكن من خلالها تعبئة المزيد من الموارد في ظل الضغوط الهائلة التي تتعرض لها البلاد بسبب شح السيولة النقدية.

وأعادت تصريحات الرئيس عبدالمجيد تبون ملف السوق السوداء إلى الواجهة والتي قال فيها إن "الأموال المتداولة في السوق الموازية تعادل 90 مليار دولار" بعد سنوات من المطالبات بوضع خطة عاجلة لإدماجها ضمن الاقتصاد الرسمي وفق أسس مدروسة لتعزيز معدلات النمو.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن السوق الموازية تمثل نحو 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، إلا أن هناك تشكيكا في هذه النسبة. ويقول خبراء إن هذه الظاهرة أثرت على مستوى المنافسة والضرائب وعلى منظومة الضمان الاجتماعي بالبلاد.

وتأتي إثارة السلطات لهذا القضية المثيرة للجدل، الآن في ظل إصرارها على عدم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بتعلة أن السوق المحلية بها أموال كثيرة يمكن جذبها إلى السوق الرسمية.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى تبون قوله أثناء تعيين أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إن الجزائر "لن تذهب الى الاستدانة الخارجية" و"إذا لزم الأمر ستذهب إلى الاستدانة الداخلية لأن هناك أموالا طائلة مخبأة وحان الوقت لتخرج لتمويل الاقتصاد وتوفير السيولة".

وتتفق الأوساط الاقتصادية على أن غياب ثقافة المنافسة عند أغلب المتعاملين الجزائريين وعدم إلمامهم بالنصوص القانونية للمنافسة عززا استفحال ظاهرة التجارة الفوضوية في البلاد.

ومنذ سنوات يطالب رجال الأعمال والشركات التي تعمل ضمن القطاع المنظم للدولة بالإسراع في اعتماد خارطة طريق واضحة المعالم لامتصاص السوق السوداء لإحلال مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس العادل بين كافة القطاعات.

ويبدو أن حكومة تبون أصبحت مجبرة أكثر من أي وقت مضى على السير في هذا الخيار الذي يبدو أنه لا مفر منه لكونه يشكل وفق التقديرات ربع الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

> **90**
> مليار دولار حجم الأموال في السوق الموازية بالجزائر حسب أحدث التقديرات الرسمية

وتأتي هذه الضغوط ضمن سلسلة خطوات يطالب بها الحراك الشعبي لوقف إهدار المال العام، بينما لا تزال البلاد تعاني من تركة ثقيلة خلفها حكم الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة طيلة عقدين تمثلت في تفشي الفساد والبيروقراطية.

وتخوض الدولة العضو في منظمة أوبك منذ ثلاث سنوات تقريبا معركة مفتوحة لكبح فاتورة الواردات غير الأساسية ومواجهة تبعات الأزمة النفطية التي تسببت في تراجع إيرادات البلاد بشكل غير مسبوق.

وقال تبون "لن نلجأ إلى الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي لتمويل الواردات". وأشار إلى أن بلاده نجحت في تقليص فاتورة الواردات إلى 31 مليار دولار سنويا، بعدما كانت تصل إلى 60 مليار دولار قبل عشر سنوات.

المركزي اللبناني يرفض تعديل سعر الصرف للسحب النقدي

بيروت – رفض مصرف لبنان المركزي الأربعاء تعديل سعر الصرف للسحب النقدي بالليرة من حسابات المودعين بالدولار في غياب أي خطة شاملة للاقتصاد الذي يمر بأزمة مالية شديدة.

ومنذ انزلاق البلاد إلى أزمة مالية خانقة في أكتوبر 2019، تبخرت العملة الصعبة من البلاد بوتيرة متسارعة انعكست على الحياة المعيشية للناس.

ولم يتمكن من يملكون حسابات بالعملة الأميركية إلا من إجراء عمليات سحب بالعملة المحلية وفق سعر صرف يبلغ 3900 ليرة للدولار.

وهذا يعني خفضا فعليا لحوالي 80 في المئة من قيمة مدخراتهم مع تداول الدولار عند نحو 17 ألف ليرة في السوق الموازية.

وكان برلمانيون قد طالبوا برفع السعر المطبق على السحب النقدي. لكن المركزي قال في بيان إن أي تعديل لسعر الصرف "سيكون له تداعيات كبيرة على الكتلة النقدية وسعر صرف الدولار في غياب خطة اقتصادية ومالية شاملة والتي نأمل أن يتم وضعها في أقرب وقت ممكن".

وأوضح المركزي أنه يمدد القواعد الحالية والتي تحدد سعر الصرف المستخدم للسحب النقدي من حسابات العملة الصعبة إلى نهاية يناير المقبل وذلك "لإعطاء الوقت للحكومة لتقديم مشروعها الإصلاحي".

وتعهد رئيس الوزراء نجيب ميقاتي الذي تولى منصبه هذا الشهر بإحياء المحادثات مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ إصلاحات لمعالجة الأزمة.

ويعاني لبنان أزمة مالية ناتجة عن استشراء الفساد والهدر وسوء الإدارة على مدار عقود، وهي أزمة تهدد استقراره ووصفها البنك الدولي بواحدة من أعمق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث.

وسعى حاكم المركزي رياض سلامة في يونيو الماضي إلى طمأنة المودعين بأن المصرف لم يفلس، وأن أموالهم لدى البنوك المحلية في أمان و"ستستعاد قريبا"، وذلك بعد التراجع عن قرار بوقف السحب أثار احتجاجات.

وخرج اللبنانيون الغاضبون إلى الشوارع حينها بعد إعلان المركزي عن وقف السحب من الودائع بالدولار بسعر صرف ثابت يقل كثيرا عن السوق غير الرسمية، لكنه أعلى من سعر الربط الرسمي.

بوادر أزمة أخرى في الأفق

تمويل إضافي من البنك الدولي لدعم التنمية في موريتانيا

نواكشوط – تلقت موريتانيا دعما إضافيا من البنك الدولي لمساعدتها في دعم التنمية الاقتصادية والابتعاد تدريجيا عن المؤشرات السلبية بسبب التحديات المالية الهائلة، والتي ظهرت بشكل أكثر وضوحا إثر بروز الأزمة الصحية.

وأبرمت وزارة الاقتصاد الموريتانية اتفاقية مع الرابطة الدولية للتنمية، إحدى أذرع البنك الدولي، من أجل تمويل خطط إصلاح القطاع الخاص ودعم التكنولوجيا الرقمية وسوق العمل بقيمة 30 مليون دولار.

وكانت نواكشوط قد أبرمت في منتصف يوليو الماضي 3 اتفاقيات تعاون مع البنك الدولي في شكل منح مقدمة من الرابطة الدولية للتنمية، بقيمة 145 مليون دولار لتمويل مشروعات في مجالات الكهرباء والطاقة ودعم الشباب وقطاع الصحة.

وتضرر الاقتصاد الموريتاني المتعثر أصلا، وهو الأضعف بين دول المغرب العربي والذي يعتمد أساسا على الثروة السمكية والقطاع الحيواني وبشكل أقل الطاقة والتعدين، من تداعيات الجائحة التي فاقمت متاعبه.

وأكد وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية أوسمان مامودو أن هذا التمويل يأتي لتجسيد دعم البنك الدولي للإصلاحات الجارية لتحسين نوعية التعليم الفني والمهني وتأطير نظام الدفع الرقمي من أجل سياسة رقمية جديدة ولدعم مكافحة الصدمات الحاصلة في ميدان الأمن الغذائي والتغذية.

ونسبت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية إلى مامودو قوله إن "هذا الدعم يأتي لدعم البرامج الجارية في مختلف القطاعات وللمساهمة في تجسيد التزامات الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني" بإصلاح الاقتصاد الهش.

وتواجه الحكومة الموريتانية تحديا كبيرا لإعادة ضبط إيقاع النمو مرة أخرى بعد إعادة فتح الاقتصاد الذي انكمش بشكل أكبر مما هو متوقع.

وبحسب الأرقام الرسمية يعيش 31 في المئة من سكان موريتانيا البالغ عددهم 4 ملايين نسمة تحت خط الفقر، وهذه نسبة تعتبر مرتفعة جدا.

وقالت الممثلة المقيمة للبنك الدولي في موريتانيا كريستينا سانتوس إن هذه "الاتفاقية تأتي لدعم الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تثمين الإنعاش المستديم الذي يعتبر من بين الأضعف في المنطقة العربية.

وتنتشر البطالة على نطاق واسع بين صفوف الشباب وفي القوى العاملة النشطة بشكل عام. ورغم محاولات الحكومات المتعاقبة طيلة السنوات الأخيرة من أجل كبحها لم تتمكن من ذلك بسبب الأزمات المركبة والمتمثلة أساسا في عدم وجود رؤية إصلاحية جادة.

وصنف البنك الدولي في تقريره السنوي لعام 2020 موريتانيا ضمن الدول الأقل تطورا حيث تحتل المرتبة 160 من أصل 189 دولة، حسب الترتيب العام المعتمد على مؤشر النمو البشري.

وتوقع الخبير الاقتصادي بالبنك سامر متى في مقابلة نشرت على المنصة الإلكترونية للبنك مساء الثلاثاء الماضي، أن يتعافى الاقتصاد الموريتاني تدريجيا إذا تجاوز العديد من المخاطر التي لا تزال تهدده وفي مقدمتها الجفاف ومدى جدوى الإصلاحات الحكومية.

وتظهر البيانات الرسمية أن النمو الاقتصادي للبلاد انخفض بنسبة 5.9 في المئة في 2019 ثم انكمش العام الماضي بواقع 1.5 في المئة، وهو أكبر انكماش منذ الأزمة المالية العالمية في 2008.

وبعد الجائحة وخصوصا في القطاعات الأساسية الموريتانية".

وأوضحت أن الاتفاقية هي العملية الثانية ضمن ثلاث عمليات في سلسلة البرامج حيث كانت الأولى من طرف مجلس الإدارة في يوليو 2019 على شكل هبة بقيمة 30 مليون دولار.

> **30**
> مليون دولار قيمة القروض التي ستقدمها الرابطة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي

وتراهن الحكومة على القطاع الخاص كونه أحد المجالات المهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وعاملا حيويا في خفض مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب والبالغة نحو 23 في المئة كما تشير إلى ذلك التقديرات الرسمية.

وفي وقت سابق هذا الشهر شرعت موريتانيا في مفاوضات مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بهدف تنمية سوق العمل من خلال تقديم تمويلات تعزز نشاط القطاع الخاص،